The Role of Developmental loans in Developing Wheat and Barley Crops In Iraq for the Period (2006 – 2012)

م.م محمد عبد الواحد جياس
جامعة بغـداد

المستخلص

سعى البحث الى بيان دور القروض التنموية في تطوير المحاصيل الاستراتيجية ولاسيما الاساس منها منطلقا من مشكلة مفادها عدم تحديد الجدوى الاقتصادية والمردود السلبي أو الايجابي للقروض التنموية الموجهة الى القطاع الزراعي العراقي عامة والمحاصيل الاستراتيجية الاساس خاصة ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المستقبلي لمنح القروض التنموية الموجهة للقطاع الزراعي من حيث النوع والكم أولا وعشوائية توزيع القروض التنموية الزراعية ثانيا ، وجرى اعتماد المحاصيل الإستراتيجية كمجتمع للبحث في حين تمثلت عينة البحث بالمحاصيل الإستراتيجية الرئيسة (الحنطة ، الشعير) ، وقد توصل البحث الى مجموعة نتائج افضت الى استنتاجات عدة لعل من ابرزها تزايد عدد ومبالغ القروض التنموية بشكل مستمر عبر مدة البحث متمثلة بشكل قفزات تصاعدية لاسيما عبر النصف الاخير من مدة البحث ، الامر الذي يؤشر تزايد الدعم التنموي الحكومي عبر تلك المدة ، كما توصل البحث الى عدم قدرة الجهات المعنية على ادارة ملف القروض التنموية الممنوحة للمحاصيل الاستراتيجية الاساس عامة ومنتج الشعير خاصة ، بالرغم من الدعم الكبير لهذا الملف ، فضلا عن ازدياد الدعم المالي والعددي للقروض الساندة والتكميلية الممنوحة الى القطاع الزراعي العراقي ، ووفقا لما توصل اليه البحث من استنتاجات صيغت مجموعة من التوصيات في مقدمتها تثبيت مستوى الدعم المالي والعددي للقروض التنموية الممنوحة للقطاع الزراعي عامة والافادة من مبالغ تسديد اقساط القروض التنموية المعادة عبر اعادة تدويرها ومنحها للقروض المتعلقة بالمحاصيل الاستراتيجية ، وضرورة الاخذ بالحسبان عدم زيادة متوسط مبلغ القرض الواحد ، واستثمار المبالغ المتوافرة لفتح منافذ جديدة للاقراض التنموي للمحاصيل الاستراتيجية ، فضلا عن احكام الرقابة العامة ووضع لجان متابعة مستمرة لضمان حسن تنفيذ وتحقيق اهداف الاقراض التنموي للمحاصيل الاستراتيجية واعداد دراسات جدوى اقتصادية مستندة الى اسس علمية ومهنية عند منح القروض التنموية عامة ولاسيما فيما يخص المحاصيل الاستراتيجية .

الكلمات المفتاحية : القروض التنموية ، السياسة الاقراضية التنموية ، التنمية الاقتصادية ، الامن الغذائي ، المحاصيل الاستراتيجية ، الحنطة ، الشعير

ABSTRACT

The present paper attempts to find out the role of developmental loans in promoting strategic crops especially the basis stemming from the problem of non - defining economic feasibility study and the negative or positive revenues of developmental loans, directed to Iraqi Agricultural sector in general and Basic strategic crops in particular which resulted in the difficulty of planning and future prediction to grant loans agriculturally directed in terms of quality and quantity and the arbitrary of distributing these loans .the strategic crops have been selected as sample of population where the sample of Basic strategic crops include wheat and barley .The paper has come to several of conclusions mainly are as follows :- the increase in number and amounts of developmental loans continuously represented by count up leap especially via the final help of duration of the research which signals the increase in governmental development support during this period .Secondly , the concerned entities are unable to conduet and manage the file of developmental loans granted strategic crops in general and barely in particular in spite of the great support for this file .In addition to the increase of financial and numerical support of loans granted to the Iraqi agricultural sector - accordingly there are some recommendation that have been draw up out of this research : firstly , stablising the level of financial and numerical support of developmental loans granteed to agricultural sector and taking advantage of money amounts of paying off instalments of developmental loans by recycling them and granting them to the loans related to strategic crops .It is also important to take in to consideration not to increase the average of the amount of the loan and investing the available amounts to open new out lets for developmental loans of strategic crops . it is also important to set down general control and committees to follow up to ensure achieving loans aims and draw up peasibility study based on systematic and scientific bases .

Key word : developmental loans, developmental loan policy , economic development , food security , strategic crops , wheat , barley .

المقدمة

أصبح واضحا اليوم في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية وآثارها السلبية التي انعكست على الحياة المجتمعية أن قضية الأمن الغذائي باتت المحور الأساس الذي يهدد استقرار اغلب دول العالم بعدها المشكلة الرئيسة التي تنعكس مباشرة على حياة المواطنين .ولما كان القطاع الزراعي العراقي الذي عانى الأمرين من جراء الازمات والحوادث الاقتصادية والحروب والإهمال ، يمثل المفتاح الوحيد لحل تلك المشكلة وتحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع ومن ثم النهوض بالقطاع الاقتصادي ، بغية التنمية الاقتصادية المستدامة ، لذا كان لابد من مد يد العون لهذا القطاع عن طريق تقديم الدعم المادي والفني والمعنوي متمثلا بالقروض عامة والقروض التنموية التخصصية خاصة ، ومما لاشك فيه أن هذه القروض يجب أن تستند إلى خطط وأسس وقاعدة بيانات علمية ومهنية سليمة وواقعية لكي يتم الاسترشاد بها لتحقيق الغايات التي أنشئت من اجلها ومن هنا انطلقت مشكلة

البحث متمثلة في عدم تحديد الجدوى الاقتصادية والمردود السلبي أو الايجابي للقروض التنموية الموجهة الى القطاع الزراعي العراقي عامة والمحاصيل الاستراتيجية خاصة ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المستقبلي لمنح القروض التنموية الموجهة للقطاع الزراعي من حيث النوع والكم أولا ، وعشوائية توزيع القروض التنموية الزراعية ثانيا ، وقد اعتمد البحث فرضية رئيسة مفادها ان القروض التنموية تسهم في زيادة المساحة المزروعة وكمية انتاج ومتوسط غلة الدونم الواحد للمحاصيل الإستراتيجية التي قبلت بشكل جزئي ، اما اهمية البحث فتمثلت في اعطاء مؤشرات دقيقة عن المردود السلبي والايجابي للقروض التنموية الممنوحة لتطوير المحاصيل الاستراتيجية فضلا عن جلب اهتمام المعنيين بالشان لاعادة النظر في توزيع عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة للقطاع الزراعي العراقي ، في حين تمحورت اهدافه في بيان الدور الذي تؤديه القروض التنموية في تطوير وتنمية المحاصيل الإستراتيجية ، وجرى اعتماد المحاصيل الإستراتيجية كمجتمع للبحث في حين تمثلت عينته بالمحاصيل الإستراتيجية الرئيسة (الحنطة ، الشعير) ، وقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي كاسلوب علمي لانجاز هذا البحث وتحقيق اهدافه ، اما هيكل البحث فقد توزع على اربعة مباحث ، خصص الاول لعرض الاطار المنهجي ، والثاني للاطار النظري ، في حين خصص الثالث لتحليل الفرضيات والنتائج ومناقشتها لينتهي المبحث الرابع بعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات .

١-الاطار المنهجي للبحث

يعد هذا المبحث الاطار العام الذي يوضح مسار البحث ، لكونه تضمن مشكلة البحث ، واهميته ، واهدافه ، وفرضياته ، ومنهجه فضلا عن حدوده وكما ياتي :

١-١ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم تحديد الجدوى الاقتصادية والمردود السلبي أو الايجابي للقروض التنموية الموجهة الى القطاع الزراعي العراقي عامة والمحاصيل الاستراتيجية لهذا القطاع خاصة ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المستقبلي لمنح القروض التنموية الموجهة للقطاع الزراعي من حيث النوع والكم أولا وعشوائية توزيع القروض التنموية الزراعية ثانيا ، ووفقا لما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث عبر مجموعة تساؤلات ينص مضمونها على ما يأتي :

١- هل ان القروض التنموية الممنوحة تسهم في تطوير القطاع الزراعي العراقي ؟

٢- هل ان القروض التنموية الممنوحة تسهم في تحسين انتاجية المحاصيل الاستراتيجية ؟

٣- هل ان القروض التنموية الممنوحة تسهم في زيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية ؟

٤- هل ان عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة يتم تسويقها وتوزيعها بالشكل الافضل الذي يضمن تطوير المحاصيل الاستراتيجية ؟

٥- هل ان ادارة المحفظة الاقراضية التنموية تحقق الغرض المنشود في المستوى القصير والمتوسط والطويل الاجل ؟

١-٢ أهمية البحث

١- اعطاء مؤشرات دقيقة عن المردود السلبي والايجابي للقروض التنموية الممنوحة لتطوير المحاصيل الاستراتيجية.

٢- جلب اهتمام المعنيين بالشان لاعادة النظر في توزيع عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة للقطاع الزراعي.

٣- توافر بيانات علمية متواضعة يمكن ان تسهم في رفد الجهات المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المستقبلي لواقع المحاصيل الاستراتيجية.

٤- توجيه الاهتمام نحو تدعيم الجوانب الايجابية وتلافي الجوانب السلبية لدور القروض التنموية في المحاصيل الاستراتيجية.

٥- اعطاء نتائج تسهم في النهوض بواقع القطاع الزراعي العراقي.

١-٣ أهداف البحث

في ظل تحديد مشكلة البحث وأهميته فأن هدف البحث يتمثل في بيان الدور الذي تؤديه القروض التنموية في تطوير وتنمية المحاصيل الإستراتيجية ومتطلباتها عبر :

١- احتساب عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر مدة البحث.

٢- أظهار الدور الذي تؤديه القروض التنموية في تطوير القطاع الزراعي.

٣- بيان النتائج السلبية أو الايجابية للقروض التنموية في أنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

٤- أظهار المردود السلبي أو الايجابي للقروض التنموية في متوسط غلة الدونم الواحد للمحاصيل الإستراتيجية.

٥- استخلاص النتائج النظرية والعملية ومناقشتها ومن ثم تقديم المقترحات اللازمة.

١-٤ فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

١- (تسهم القروض التنموية في زيادة المساحة المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية).

ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

أ- تسهم القروض التنموية في زيادة المساحة المزروعة لمحصول الحنطة.

ب- تسهم القروض التنموية في زيادة المساحة المزروعة لمحصول الشعير.

٢- (تسهم القروض التنموية في زيادة كمية انتاج المحاصيل الإستراتيجية)

ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

أ- تسهم القروض التنموية في زيادة كمية إنتاج محصول الحنطة.

ب- تساهم القروض التنموية في زيادة كمية إنتاج محصول الشعير.

٣- (تسهم القروض التنموية في زيادة متوسط غلة الدونم الواحد للمحاصيل الإستراتيجية)

ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

أ- تسهم القروض التنموية في زيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة.

ب- تسهم القروض التنموية في زيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير.

١-٥ التعريفات الإجرائية

١- القروض التنموية : القروض الاساس والتكميلية كافة الموجهة الى القطاع الزراعي العراقي.

٢- المحاصيل الإستراتيجية : (الرز، الحنطة ، الشعير ، الذرة الصفراء).

٣- المحاصيل الإستراتيجية الرئيسة : (الحنطة ، الشعير).

١-٦ منهج البحث

جرى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من لدن الباحث لانجاز هذا البحث.

١-٧ حدود البحث

١- الحدود الزمانية : امتدت الحدود الزمانية للمدة من ٢٠٠٦/١/١ ولغاية ٢٠١١/١٢/٣١ .

٢- الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية في القطاع الزراعي العراقي ضمن الحدود الجغرافية لجمهورية العراق.

١-٨ مجتمع وعينة البحث

جرى اعتماد المحاصيل الإستراتيجية كمجتمع للبحث في حين تمثلت عينة البحث بالمحاصيل الإستراتيجية الرئيسة (الحنطة ، الشعير).

١-٩ مصادر جمع البيانات والمعلومات

١-الجانب النظري : وقد اعتمد الباحث فيه على ما يأتي :

أ- الكتب العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

ب-الاطاريح والرسائل الجامعية.

ت-التعليمات واللوائح والكتب الرسمية الصادرة من لدن الجهات ذات العلاقة كالبنك المركزي العراقي، ووزارة الزراعة، والمصرف الزراعي التعاوني.

ث-الدوريات والمجلات العلمية الرصينة.

٢- **الجانب العملي التطبيقي** : وقد اعتمد فيه الباحث على ما يأتي :

أ- البيانات التاريخية والتقارير السنوية المعدة من لدن البنك المركزي العراقي.

ب-التقارير الدورية المعدة من لدن وزارة الزراعة العراقية.

ت-التقارير الدورية والسجلات المعدة من لدن المصرف الزراعي التعاوني.

ث-الإحصائيات والتقارير والنشرات الرسمية الصادرة من لدن وزارة التخطيط العراقية.

٢- تأثير الاقراض الموجه في تطوير القطاع الزراعي

يعد هذا المبحث مدخلا نظريا تعريفيا بالبحث ، اذ يهدف في مطلبه الاول الى اعطاء فكرة عامة توضيحية عن القروض التنموية ، اما المطلب الثاني فأنه يسعى لتقديم نبذة موجزة عن المحاصيل الاستراتيجية ودورها في التنمية الاقتصادية ومدى اسهامها في توافر الامن الغذائي .

١ –مفهوم نشاط الاقراض التنموي واهميته وانواعه

اولا : مفهوم وتعريف القروض التنموية

تعد القروض احد انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة الى بعض زبائن المصرف استنادا الى اتفاق مسبق بين الزبون والمصرف يجري وفقا له منح المال الى الزبون لمدة محددة وفيما بعد يسترد مبلغ القرض مع هامش فائدة معينة وفقا لاقساط دورية محددة (عبد الله والطراد ، ٢٠٠٦ : ١٨٦) وقد عرفت بكونها عبارة عن الخدمات المقدمة للزبائن والتي يجري عبرها تزويد المؤسسات والمنشآت والافراد في المجتمع بالاموال اللازمة مقابل تعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها بعد مدة من الزمن (عبد المجيد ، ٢٠٠٠ : ١٠٣) ، وكذلك يمكن تعريفها بأنها مبالغ مقدمة من لدن المصرف للمتعاملين نقدا على ان تسترد بعد مدة وتحتسب عليها فائدة ابتداء من تاريخ تقديم القرض نقدا او لحين السداد (الزرقان ، ٢٠١٠ : ٢٧٢) .اما فيما يخص القروض التنموية فهي عبارة عن قروض تمنح تماشيا مع المتطلبات التمويلية لمشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية فضلا عن قطاع الاسكان ، بغية التمويل المتوسط والطويل الاجل بشروط سهلة وملاءمة للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية (الوادي ، ٢ سمحان وس سمحان ، ٢٠١٠ : ٢١٦) ، كما تعرف بأنها نوع من انواع الخدمات المقدمة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة والتي يحتاج تمويلها الى خبرات ومعرفة خاصة بطبيعة العمليات الانتاجية كالنشاط الزراعي (الدسوقي ، ٢٠٠٩ : ٩٣ – ٩٤) ومما تقدم يمكن تعريف القروض التنموية على انها تلك التسهيلات المالية والعينية التي تقدم من لدن المؤسسات التي غالبا ماتكون متخصصة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي والعقاري بغية تنمية تلك القطاعات بشكل خاص ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

ثانيا : اهمية واهداف القروض التنموية

تعد القروض التنموية الاساس الذي يسهم في توزيع الاصول المالية بين المقرض والمقترض (شلهوب ، ٢٠٠٧ : ٢٩١) اذ تساعد في توجيه الخدمات الاقراضية المصرفية نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والاستثمارية الاستراتيجية منها بشكل خاص والتي تفتقر لها بعض القطاعات الاقتصادية (الجزراوي والنعيمي ، ٢٠١٠ : ١) كما انها تسهم في تقليل الصعوبات التي تواجه المنشآت العاملة في القطاعات الاقتصادية المتخصصة لاسيما الحديثة والصغيرة منها بسبب عدم الخبرة وضعف الثقة فيما يخص المركز الاقراضي لتلك المؤسسات الامر الذي يحول دون توفير الدعم الكافي لها (ابو حمد وقدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٦٣) كما انها تسهم في تمويل العمليات الانتاجية فضلا عن توزيع الموارد ولاسيما المعطلة منها بما يحقق الاستفادة القصوى (سعيد ، ٢٠١٢ : ٢٣٨) .

ثالثا : انواع القروض التنموية

هناك العديد من القروض التنموية المتخصصة التي تسهم بتطوير قطاع خاص بعينه دون آخر ويمكن تصنيفها الى الآتي :

١-القروض الزراعية :

هي القروض التي تمنح غالبا من لدن مؤسسات زراعية متخصصة بغية حماية المزارعين والزراعة وتطويرها (الصيرفي ، ٢٠٠٦ : ٣١) ودعم انشطتهم في مجال شراء الاسمدة والبذور وعمليات المكننة الزراعية (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٨ : ٤٤) وان الهدف الرئيس لهذه القروض هو جعل التسهيلات متاحة للفلاحين والمزارعين كافة فضلا عن النهوض بالواقع الزراعي بغية تحقيق عملية التنمية (gramer , Jensen & southgate , 1997 : 251) .

٢-القروض الصناعية :

هي القروض التي تمنح للحرفيين والمصانع وغالبا ما يجري منحها لآجال متوسطة او طويلة الاجل بغية تمويل وتطوير القطاع الصناعي (ابو حمد وقدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٦٥) .

٣-القروض العقارية :

تمنح هذه القروض بفترات طويلة الاجل بغية تمويل شراء الاراضي او تشييدها او شراء مباني جاهزة والتي غالبا ما تكون مضمومة بالمباني او الاراضي التي جرى شرائها من تلك القروض : Thomas & loyd , 2006 (211) .

رابعا : اسس منح القروض التنموية

ينبغي ان يجري منح القروض التنموية وفقا لاسس ومعايير سليمة ورصينة لعل ابرزها مايأتي :

١-الامان : اذ ينبغي ان تحصل المنشأة على قدر كاف من الاطمئنان الى ان القروض التنموية التي يجري منحها سوف تسترد وفقا للخطط والاستراتيجيات المرسومة مسبقا (Rose , 2002 : 10) .

٢-السيولة : لما كانت المصارف كغيرها من المؤسسات المالية تعاني من مخاطر جمة في مقدمتها انعدام السيولة (Ritter , silber , & udell , 2009 : 221) لذا من الضروري على المعنيين بالشأن في المصارف ان يأخذو بالحسبان حاجة المصرف للسيولة المالية لاسيما في حالات العجز المالي .

٣-الربحية : على الرغم من ان المؤسسات المتخصصة التي تقوم بمنح القروض التنموية لا تهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الاساس الا انه ينبغي تحقيق قدر كاف من الربح ليسهم في تغطية النفقات اللازمة لعمليات الاقراض التنموي ويعطي دافعا لاستمرار المؤسسة في مزاولة نشاطها ولكي لا تتعرض لمخاطر الافلاس (جياس ، ٢٠١٢ : ٦٦) .

خامسا : السياسة الاقراضية التنموية

تتمثل السياسة الاقراضية التنموية بمجموعة من القوانين والاجراءات والتعليمات التي تتخذها المنظمة الاقراضية بغية تحقيق اهدافها في الاقراض التنموي ويمكن ايجازها بالآتي :

١-العناصر الخاصة بالزبون :

وتتمثل في مجموعة العناصر التي ترتبط بشخصية الفرد المقترض وتدعى (6Cs) وتتضمن شخصية الفرد الطالب للقرض ومقدرته وملاءته المالية ورأس المال المشروع التابع له وتاريخه التجاري فضلا عن الضمان

الاضافي الذي يقدمه والظروف المحبطة بالمشروع (هاشم ، ٢٠١٠ ، ٣٠ ؛ الموسوي ، ٢٠١٠ : ٧٨؛ الاسترابادي ، ٢٠٠٩ : ١٧) .

٢-العناصر الخاصة بالمصرف

وتتمثل بمجموعة العناصر التي تخص المصرف المانح للقروض التنموية وتتضمن درجة السيولة المالية المتوافرة والاستراتيجيات المتبعة والهدف الذي انشئ المصرف من اجله وحصته السوقية فضلا عن الامكانات المتاحة له (الشمري ،٢٠٠٨ : ٦٨) .

٣-العناصر الخاصة بالقروض التنموية

وتتضمن مجموعة العناصر التي ترتبط بالقروض التنموية التي ستمنح للافراد من قبيل مبلغ ومدة القرض والغرض منه ومدة سداده ونوع القرض فضلا عن طريقة سداده (الشمري ،٢٠٠٦ : ٣٠ ؛ الاسترابادي ،٢٠٠٩ :١٧) .

ومما تقدم يبدو ان السياسة الاقراضية التنموية تتمثل بمجموعة عناصر اساس تدور بمجملها حول ثلاثة متغيرات رئيسة تتضمن (الفرد المقترض والقرض المطلوب والمصرف المانح للقرض)، وتتباين تلك السياسة بين قطاع واخر وفقا للهدف التنموي المنشود سواء كان زراعيا ام صناعيا ام عقاريا .

٢ – اسس التنمية الزراعية ومتطلباتها

اولا : تعريف التنمية الاقتصادية واهميتها واهدافها

لقد اتسم مفهوم التنمية الاقتصادية عند بداية نشوءه بالسطحية والعمومية اذ اخذ يركز على محور النمو الاقتصادي السريع الذي عرف حينها بكونه الزيادة الكمية الحاصلة في متوسط دخل الفرد من دون حصول تغيرات في الهيكلية الاقتصادية او الاجتماعية .الا انه وبعد مرور مدة معينة اخذت تتبلور رؤية جديدة شاملة للتنمية الاقتصادية متجاوزا حدود الفهم الضيق لمفهوم التنمية بسبب تعطل عملية التنمية في العديد من البلدان على الرغم من توافر الاموال والامكانات المادية والبشرية والسبب في ذلك يعزى الى طبيعة البنى الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .ومن ذلك المنطلق فقد عرفت التنمية الاقتصادية بكونها الاجراءات والطرق السليمة التي من شأنها ان تغير بنيان الاقتصاد القومي وهيكله بغية تحقيق زيادة دورية مضطردة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر مدة زمنية معينة .كما عرفت بكونها الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي عبر مدة زمنية بمعدل اكبر من زيادة عدد السكان بما يحقق تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة (منيب ،٢٠١٤ :١٦٤ – ١٦٧) .

ومن ذلك اخذت اهمية التنمية الاقتصادية تتمثل في زيادة الدخل الحقيقي وتوفير فرص العمل للافراد وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوفير السلع والخدمات اللازمة للافراد بغية تحسين المستوى التعليمي والاجتماعي والصحي وصولا الى تحسين الامن القومي والرفاهية المجتمعية .

ومما تقدم ذكره يمكن صياغة اهداف عامة للتنمية الاقتصادية تتمثل في :

١-تحسين المستوى المعيشي للافراد عبر زيادة متوسط دخل الفرد .

٢-تقليص فجوة التفاوت في توزيع الثروة والدخل على افراد المجتمع كافة .

٣-تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة والخروج من عقدة الاقتصاد الاحادي والثنائي المورد (منيب ، ٢٠١٤ :١٥٥- ١٦٦) .

ثانيا : التنمية الزراعية

تعد الزراعة من الانشطة التي تسهم في الناتج المحلي الاجمالي لمعظم دول العالم الامر الذي يجعلها تؤثر بشكل رئيس في نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي تتراوح نسبة اسهام القطاع الزراعي فيه بين بلد وآخر ، الا ان السمة السائدة لهذا الاسهام لاتزال متدنية جدا في الدول النامية مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة (المقيلي ، ٢٠١٢ : ٨٥) .وفي هذا الصدد نستطيع ان نميز نوعين اساسيين من الهياكل الاقتصادية الزراعية التي يمكن بيانها على النحو الاتي :

١-هيكل الكفاءة الزراعية العالية : ويشمل الدول المتقدمة والانتاجية التي تمتاز بقلة الايدي العاملة في الاراضي الزراعية .

٢-هيكل الكفاءة الزراعية المنخفضة : ويشمل الدول المتأخرة وذات الانتاجية المتدنية والتي تمتاز بكثرة الايدي العاملة في القطاع الزراعي .

لذا فأن الهيكل الثاني يحتاج الى فهم واستيعاب متطلبات التنمية الزراعية والتحول من المفهوم التقليدي للزراعة الى الصناعة الزراعية المتكاملة وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الانتاج الزراعي وان ذلك لا يأتي الا عبر بذل المزيد من الجهود الرامية الى تحسين كفاءة الانتاج الزراعي والغلة المتوسطة للمحاصيل الرئيسة (تودارو ، ٢٠٠٩ :٤٠٦) .فضلا عن تحسين مستوى التكنولوجيا المستخدمة كألالات الزراعية واستصلاح الاراضي وتطوير نظم الري وزيادة المساحات الصالحة للزراعة وتحقيق عملية التسويق الزراعي (الريماوي ، ٢٠٠٨ : ١٨٤) .ويمكن تحقيق التنمية الزراعية عبر تطبيق الاستراتيجيات الآتية :

١-زيادة الانتاجية بما يتوافق مع الكفاءة والندرة النسبية التنافسية .

٢-رفع مستوى الانتاج بما يتسق مع الاعتبارات الاجتماعية التنموية .

٣-تحسين قطاع الزراعة المروية .

٤-تطوير قطاع الزراعة البعلية والطبيعية .

٥-تطوير قطاع المراعي والثروة الحيوانية (صالح ، ٢٠٠٢ : ١٨٩- ١٩١) .

ثالثا : الامن الغذائي

لقد اصبح مفهوم التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الزراعية خاصة مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الامن الغذائي الذي اخذ اهتماما بالغا في فترة السبعينيات من القرن الماضي والى وقتنا الحاضر الذي تبلور مفهومه بكونه ضمان حصول الافراد كافة على قدر كاف من الكمية والنوعية الغذائية اللازمة لتمتعهم بحياة نشطة موفورة الصحة .وقد عرف بكونه توافر الغذاء من مصادر محلية وخارجية لتهيئة الظروف الملائمة من اجل تحقيق الصحة والعيش والرفاهية .ان مشكلة الامن الغذائي تتبلور في عدم توافر الغذاء الملائم للافراد من حيث الكمية

او الجودة او النوعية ، كما يمكن تلخيص فكرة تلك المشكلة بكونها الخوف من عدم كفاية كمية الغذاء المتاحة لسد ادنى حد من المتطلبات الغذائية عبر مدة زمنية محددة .ان مشكلة الامن الغذائي يمكن ان تتمثل بمحورين :

اولهما : انعدام الامن الغذائي الدائم : وسببه عدم القدرة على توافر الغذاء بسبب قلة الدخل للاسر المختلفة .

ثانيهما : انعدام الامن الغذائي المؤقت : ويعزى سببه الى عدم القدرة المؤقتة في الحصول على السلع والخدمات الغذائية الناجمة عن تقلب اسعار المواد الغذائية .

وهناك العديد من المؤشرات التي يجري عبرها قياس انعدام الامن الغذائي ويمكن تلخيصها بالآتي :

١-وضع الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك المحلي (الاكتفاء الذاتي) .

٢-وضع التبعية الغذائية للبلد .

٣-حالة المستوى الغذائي للفرد (احمد ، ١٩٩٩ : ١٣ – ١٨) .

رابعا : الاكتفاء الذاتي الغذائي النسبي

يعد الاكتفاء الذاتي الغذائي في كل بلد بمثابة اللبنة الاساس التي تسهم في تحقيق الامن الغذائي العالمي ، كما ان المقومات والعناصر الاساس اللازمة لتطبيق الاكتفاء الذاتي الغذائي تتمثل في :

١-زيادة معدلات الغلة (التوسع العمودي) : يقصد بالغلة الزراعية انتاجية الهكتار الواحد التي تعادل اربعة دونمات زراعية وبمعنى اخر الكمية المنتجة من زراعة الهكتار الواحد (طن / هكتار) .اذ لابد من السعي الحقيقي لزيادة معدلات الغلة والتي يجري تحقيقها عبر توافر عنصرين رئيسين هما :

ا- تطوير التقانات الحديثة المستخدمة في الزراعة كالاسمدة الكيمياوية فضلا عن المبيدات الزراعية وغيرها .

ب- تطوير ابحاث علم الجينات الزراعية الذي اعطى جودة عالية ومقاومة للاصابة بالامراض الزراعية (الامير ، ٢٠١٠ : ٣٣٠ – ٣٣١) .ومن الجدير بالذكر انه ينبغي الاخذ بالحسبان زيادة الغلة الزراعية من جهة مع ثبوت عنصري المساحة المزروعة ومعدلات الاستهلاك من جهة اخرى بغية الاسهام في تحقيق القدر الاكبر من الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الانعكاس الايجابي في الامن الغذائي العالمي .

٢-زيادة المساحات المزروعة (التوسع الافقي) : لابد من السعي لزيادة المساحات المزروعة من جميع المحاصيل الغذائية ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء بعدها العناصر الرئيسة التي تحقق القدر الاكبر في السلة الغذائية للفرد المستهلك .

٣-تقليل معدلات استهلاك الافراد : ان تقليص معدلات الاستهلاك لا يمكن تحقيقها الا عبر حدوث تغييرات جذرية في النمط الغذائي للفرد المستهلك فضلا عن تطوير الزراعات البديلة الجزئية والكلية للسلة الغذائية المتعارف عليها ، الا ان امكانية التوسع في هذين العنصرين تصدم بذوق وعادات الافراد من جهة وندرة الموارد الطبيعية المتاحة من جهة اخرى الامر الذي يحول دون تحقيقها بقدر كاف يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي .

٤-موازنة بنية نمو السكان : ان نمو السكان يتطلب توافر ملبس وغذاء اضافيين ، فضلا عن المتطلبات الاخرى ، ولما كان هدف القطاع الزراعي تحقيق نمو مضطرد من الانتاجية الزراعية ينبغي الاخذ بعين الاعتبار تحقيق

التوازن بين النمو الزراعي والسكاني بقدر يفوق الاول على الثاني او على الاقل يساويهما في المقدار (الحكيم ، ٢٠٠٣ : ١٤١ – ١٤٤) .

خامسا : المحاصيل الاستراتيجية

يشكل الانتاج الزراعي المصدر الاساس للانتاج الغذائي وبطبيعة الحال فأنه يتألف من عنصرين هما الانتاج النباتي والانتاج الحيواني ، الا ان الانتاج النباتي يشكل نسبة واهمية مرتفعة فيه نظرا لاهمية المحاصيل الزراعية التي يغطيها هذا الانتاج والتي تعد المصدر الرئيس لاستهلاك الغذاء البشري والمورد الاساس للصناعة المحلية فضلا عن الصناعات والاستهلاك الحيواني ، الا ان هذا الانتاج غالبا ما شهد تذبذبا محسوسا (زيادة ونقصانا) على نطاق الغلة الانتاجية والمساحات المزروعة النباتية ولاسيما محاصيل الحبوب الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء بسبب عوامل عدة تقع في مقدمتها الارواء المائي والتقانات التكنولوجيا والموارد المالية المتاحة ومتغيرات المناخ . كما ينبغي الاشارة الى ان هذا التذبذب في محاصيل الحبوب الاستراتيجية يتفاوت قدرة بين مكان وآخر . ولاهمية هذه المحاصيل واستراتيجيتها فأنه لابد من التعرف على واقع كل محصول من هذه المحاصيل وكما يأتي :

١-الحنطة

يشكل القمح الغذاء الاساس لمعظم افراد العالم ويحتل مركزا هاما في السياسات الزراعية الغذائية والصناعية والتجارية للدول (حمدان ، ١٩٩٩ : ١٢٧) .اذ لايختلف اثنان على ان الخبز هو المحور الاساس في سلة الغذاء الاستهلاكي البشري وقد استخدمته العديد من الدول كاداة للضغط الاقتصادي والسياسي نظرا للعجز الحاصل في الاستهلاك والانتاج لهذا المحصول في بعض البلدان ولاسيما النامية منها ، ويمثل هذا المنتج الصدارة بين اولويات الانتاج في الموسم الشتوي على المستوى المحلي (العراق) الذي تبلغ الحاجة فيه الى انتاج ما يقرب من (٤,٦٢٣ مليون طن) في عام ٢٠٠٩ و (٥,٣٦٠ مليون طن) في عام ٢٠١٤ و (٦ مليون طن) عام ٢٠١٦ الا ان الانتاج الفعلي اقل من ذلك بكثير اذ يغطي ما يقرب من (٤٠%) من الانتاج المطلوب .ان زيادة انتاجية الحنطة تتطلب السعي الحثيث لتوسيع القاعدة الافقية اي توسيع القاعدة الانتاجية اولا ، والتوسع العمودي المتمثل برفع مستوى الانتاج ثانيا ، الا ان تحقيق العنصر الاول يصدم بمحدودية المساحة المتاحة للزراعة اما فيما يخص تحقيق العنصر الثاني فانه يلاقي قدر كاف من امكانية التحقيق بسبب توافر الطاقات الانتاجية الكامنة للارض غير المستغلة بالشكل الافضل ، ومما تقدم يتوجب وضع اهداف لخطة التنمية الزراعية لمحصول الحنطة وكما يأتي :

ا- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحصول بما يلاءم الاحتياجات البشرية المتزايدة .

ب- رفع انتاجية الحنطة وترشيد الاستهلاك البشري .

ج- استصلاح الاراضي المزروعة بغية رفع معدلات الغلة عبر الادارة الحديثة للتربة وزيادة المواد العضوية فيها وتهيأة الارض وحمايتها عبر مصدات الرياح فضلا عن تطوير اساليب الري وغيرها (الحكيم ، ٢٠١٣ : ٢١٢- ٢١٧) .

٢-الشعير

لا تقل اهمية الشعير عن اهمية الحنطة في الانتاج الزراعي اذ يعد مصدرا غذائيا رئيسا للاستهلاك البشري والحيواني لما يتمتع به من عناصر غذائية مفيدة ، وقد شهد هذا العنصر على المستوى المحلي تذبذبا بمعدلات الانتاجية على مستوى المساحات المزروعة او على مستوى غلة الانتاج للدونم الواحد ولعل ابرز الاسباب التي ادت الى ذلك التذبذب هو تركز زراعته في اماكن غير مضمونة الامطار فضلا عن الاسباب الاخرى المؤثرة في انتاجية الشعير الامر الذي ادى الى توسع الفجوة الغذائية الانتاجية لمحصول الشعير وعلى الرغم من ذلك كله فقد برز في السنوات الاخيرة توجه انتاجية الشعير لسد الحاجات البشرية اكثر من الحاجات الحيوانية بعد ما كان سابقا يستعمل بشكل رئيس في انتاجية العلف الحيواني والسلع الاخرى (احمد ، ١٩٩٩ : ١٣٥ – ١٣٧) .

٣-الرز

يمثل الرز العنصر الثالث من المحاصيل الاستراتيجية نظرا للاهمية الغذائية العالية التي يحتويها فضلا عن اعتماد الكثير من الافراد على هذا العنصر الغذائي في استهلاكهم الغذائي اليومي ، وبالرغم من الاهمية الغذائية العالية له الا انه على المستوى المحلي لازال يزرع على نطاق ضئيل مقارنة بمحصولي الحنطة والشعير ، اذ تتركز زراعته في محافظات الوسط والجنوب العراقي بسبب توافر الحصة المائية الكافية في هاتين المنطقتين الامر الذي يساعد في انشاء مبازل المياه الزائدة عن حاجة المحصول فضلا عن الري السليم وفقا للاسس العلمية لاسيما في المراحل الاولى من عمر النباتات ، ويلحظ ان الفجوة الغذائية الانتاجية لمحصول الرز تتجه نحو التوسع شيئا فشيئا الامر الذي يؤشر خطورة واضحة على المحاصيل الغذائية لاسيما الاستراتيجية منها (الحكيم ، ١٩٩٩ : ١٣٨ – ١٣٩) .

٣-تحليل الفرضيات والنتائج ومناقشتها

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل بين متغيري البحث استنادا إلى فرضياته ، ومن ثم مناقشة تلك النتائج في ضل معطيات التحليل.

اولا : واقع الاقراض التنموي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١١)

عبر التمعن في الجدول (١) المدرج لاحقا يتضح ان عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر مدة البحث اخذت تتزايد بوتيرة متصاعدة لاسيما في النصف الاخير من مدة البحث ، اذ بلغ ادنى معدل لعدد القروض التنموية الممنوحة (٢٥٥٨) بمبلغ (٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠) دينار في عام (٢٠٠٦) في حين بلغ اعلى معدل لعدد القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧) بمبلغ (٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠) دينار في عام (٢٠١١) ، الامر الذي يؤشر توجه الجهات المعنية بالشان الى زيادة اعداد ومبالغ الدعم التنموي الموجه الى القطاع الزراعي العراقي لاسيما في النصف الاخير من مدة البحث ، وكما في الجدول (١) :

جدول (١) يوضح عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق. (المبالغ بالاف الدنانير)

السنة	عدد القروض التنموية الممنوحة	الاهمية النسبية	مبالغ القروض التنموية الممنوحة	الأهمية النسبية
2006	2558	3.36	7535502	0.80
2007	2782	3.65	8873780	0.94
2008	11432	15.02	86795059	9.22
2009	13482	17.71	142937637	15.19
2010	14896	19.57	229352915	24.37
2011	30957	40.67	465254606	49.45
المجموع	76107	%100	940749499	%100

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات المصرف الزراعي التعاوني.

والشكل الاتي يوضح توزيع عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة للسنوات من (2006 – 2011) م على مستوى العراق.

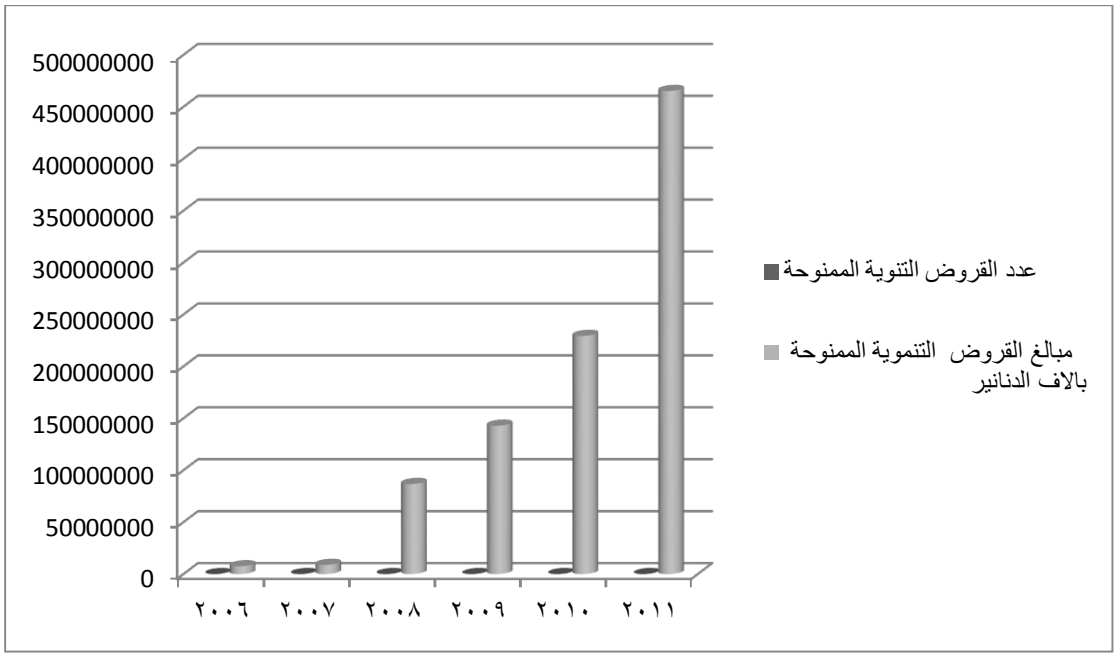

شكل (1) توزيع عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة للسنوات من (2006 – 2011) م على مستوى العراق.

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسبة الالكترونية استنادا لبيانات الجدول (1).

اما فيما يخص متوسط مبلغ القرض الواحد فيمكن توضيحه عبر الجدول الاتي :

جدول (2) يوضح متوسط مبلغ القرض الواحد بالدينار للسنوات من (2006 – 2011) م على مستوى العراق.
(المبالغ بالدنانير) .

السنة (1)	مبالغ القروض التنموية الممنوحة (2)	عدد القروض التنموية الممنوحة (٣)	متوسط مبلغ القرض الواحد بالدينار (4) = (٢ / 3)
2006	7535502000	2558	2945856
2007	8873780000	2782	3189712
2008	86795059000	11432	7592289
2009	142937637000	13482	10602109
2010	229352915000	14896	15396946
2011	465254606000	30957	15029059
المجموع	940749499000	76107	12360880

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات المصرف الزراعي التعاوني.

والشكل الاتي يوضح توزيع متوسط مبلغ القرض الواحد بالدينار للسنوات من (2006 – 2011) م على مستوى العراق.

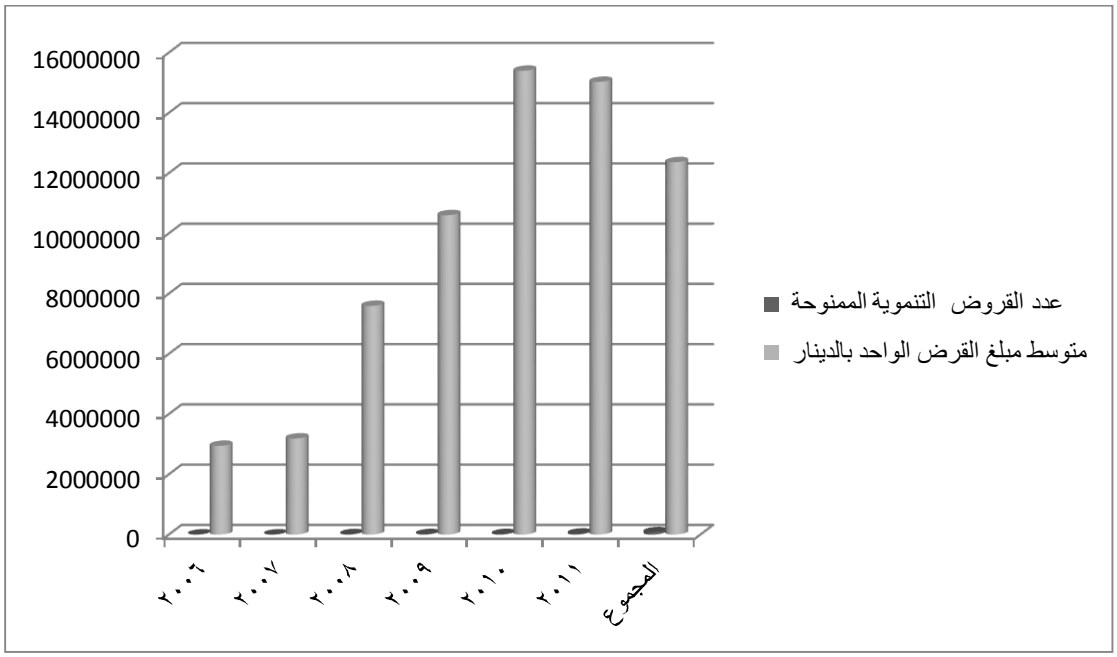

شكل (2) توزيع متوسط مبلغ القرض الواحد بالدينار للسنوات من (2006 – 2011) م على مستوى العراق.

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسبة الالكترونية استنادا لبيانات الجدول (2).

يتضح من معطيات الجدول (٢) ان متوسط مبلغ القرض الواحد تزايد بوتيرة مستمرة متذبذبة عبر مدة البحث باستثناء عام (٢٠١١) اذ سجل انخفاضا طفيفا جدا ، وبلغ متوسط اجمالي مبالغ القروض عبر مدة البحث (١٢٣٦٠٨٨٠) ، كما يلحظ ان السنوات (٢٠١٠-٢٠٠٨) سجلت قفزات ملحوظة في متوسط مبلغ القرض الواحد .

ثانيا : دور القروض التنموية في زيادة المساحة المزروعة من الحنطة والشعير

بعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين المتمثلين في القروض التنموية من جهة والمساحة المزروعة بالحنطة والشعير من جهة اخرى وتحليلهما ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (٣) :

جدول (٣) يوضح مقدار المساحة المزروعة بالدونم بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق. (المبالغ بالاف الدنانير)

التفاصيل	السنة	عدد القروض التنموية الممنوحة	مبالغ القروض التنموية الممنوحة	المساحة المزروعة للحنطة بالدونم	المساحة المزروعة للشعير بالدونم	الأهمية النسبية للمساحة المزروعة للحنطة	الأهمية النسبية للمساحة المزروعة للشعير
المساحة المزروعة (1000) دونم	2006	2558	7535502	6054	4104	17.19	16.84
	2007	2782	8873780	6280	4375	17.83	17.95
	2008	11432	86795059	5741	5395	16.30	22.13
	2009	13482	142937637	5050	2818	14.34	11.56
	2010	14896	229352915	5544	4027	15.74	16.52
	2011	30957	465254606	6543	3651	18.58	14.98
المجموع	ـــ	76107	940749499	35212	24370	%100	%100

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي والمصرف الزراعي التعاوني.

والشكل الاتي يوضح توزيع المساحة المزروعة بالدونم بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير.

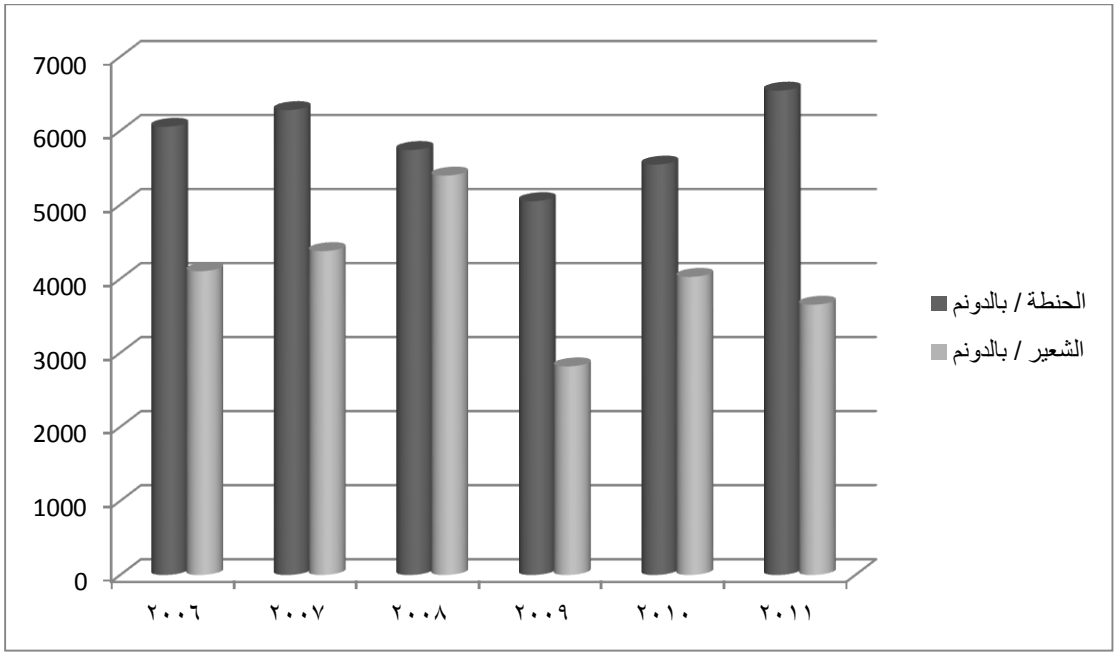

شكل (٣) يوضح توزيع المساحة المزروعة بالدونم بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) على مستوى العراق.

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسبة الالكترونية استنادا لبيانات الجدول (٣).

يتضح من معطيات الجدول (٣) إن المساحة المزروعة لمحصول الحنطة قد سجلت تراجعا ملحوظا متذبذا مصاحبا لكل زيادة في اعداد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر الاعوام (٢٠٠٩–٢٠٠٨) وارتفاعا طفيفا في الاعوام (٢٠٠٧،٢٠١٠،٢٠١١) عن الاعوام السابقة ، وسجلت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة لمحصول الحنطة تذبذبات طفيفة مستمرة بالرغم من الدعم المستمر الذي نتج عنه زيادة في اعداد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة الذي بلغ في بعض الاحيان ضعف الدعم المؤشر عبر النصف الاول من مدة البحث كما هو في عام (٢٠١١) ، وبلغت الاهمية النسبية للمساحة المزروعة لمحصول الحنطة عبر النصف الاول من مدة البحث (٥١,٣٢ %) في حين بلغت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة لمحصول الحنطة عبر النصف الثاني من مدة البحث (٤٨,٦٦ %) ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيره في المساحة المزروعة لمحصول الحنطة فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠) على التوالي اما المساحة المزروعة فقد بلغت (٦٠٥٤) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠ دينار) على التوالي اما المساحة المزروعة فقد بلغت (٦٥٤٣) وهو الامر الذي يؤشر اسهام القروض التنموية الممنوحة بزيادة طفيفة جدا في

المساحة المزروعة لمحصول الحنطة وبنسبة لا تتوافق مع عدد ومبالغ الدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث.

كما يتضح من معطيات الجدول (٣) إن المساحة المزروعة لمحصول الشعير قد سجلت تراجعا ملحوظا عبر عامي (٢٠٠٩ ، ٢٠١١) وارتفاعا للاعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠) عن الاعوام السابقة بالرغم من الدعم المستمر الذي نتج عنه زيادة في اعداد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة الذي بلغ في بعض الاحيان ضعف الدعم المؤشر عبر النصف الاول من مدة البحث كما هو في عام (٢٠١١) ، وسجلت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة لمحصول الشعير زيادة ملحوظة عبر النصف الاول من مدة البحث مقدارها (٥٦,٩٢ %) ، في حين سجلت الأهمية النسبية للمساحة المزروعة لمحصول الشعير انخفاضا ملحوظا في النصف الثاني من مدة البحث اذ بلغت مقدار (٤٣,٠٦ %) تزامنا مع مضاعفة الدعم التنموي المقدم للقطاع الزراعي العراقي ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيره في زيادة المساحة المزروعة لمحصول الشعير فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠ دينار) على التوالي اما المساحة المزروعة فقد بلغت (٤١٠٤) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠ دينار) على التوالي اما المساحة المزروعة فقد بلغت (٣٦٥١) وهو الامر الذي يؤشر عدم اسهام القروض التنموية الممنوحة في زيادة المساحة المزروعة لمحصول الشعير بالرغم من عدد ومبالغ الدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث.

٣- دور القروض التنموية في كمية انتاج الحنطة والشعير

بعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين المتمثلين في القروض التنموية من جهة وكمية انتاج الحنطة والشعير من جهة اخرى وتحليلهما ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (٤) :

جدول (٤) يوضح مقدار أنتاج محصولي الحنطة والشعير بالطن للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق. (المبالغ بالاف الدنانير)

التفاصيل	السنة	عدد القروض التنموية الممنوحة	مبالغ القروض التنموية الممنوحة	كمية انتاج الحنطة بالطن	كمية انتاج الشعير بالطن	الأهمية النسبية لانتاج للحنطة	الأهمية النسبية لانتاج للشعير
الإنتاج (1000) طن	2006	2558	7535502	2286	919	17.58	20.28
	2007	2782	8873780	2203	748	16.94	16.51
	2008	11432	86795059	1255	404	9.65	8.91
	2009	13482	142937637	1700	502	13.07	11.08
	2010	14896	229352915	2749	1137	21.14	25.09
	2011	30957	465254606	2809	820	21.60	18.10

المجموع		76107	940749499	13002	4530	%100	%100

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي والمصرف الزراعي التعاوني.

والشكل الاتي يوضح توزيع إنتاج محصولي الحنطة والشعير بالطن.

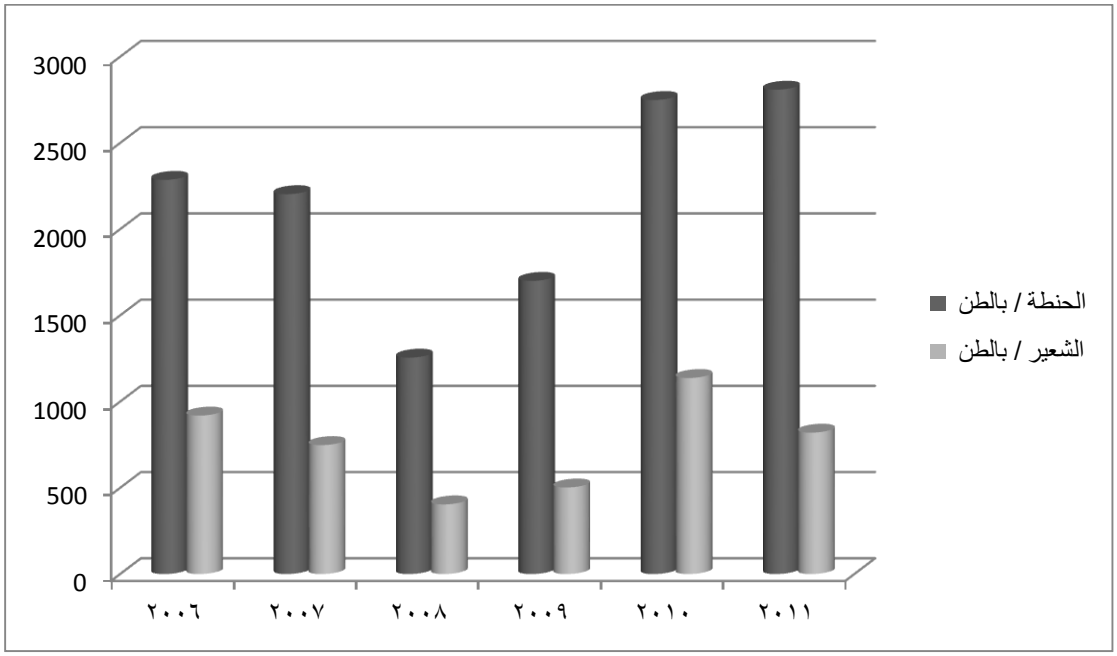

شكل (٤) يوضح توزيع أنتاج محصولي الحنطة والشعير بالطن للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق.

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسبة الالكترونية استنادا لبيانات الجدول (٤).

يتضح من معطيات الجدول (٤) إن كمية إنتاج محصول الحنطة قد سجلت انخفاضا مستمرا عبر المدة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) الا انها سجلت ارتفاعا عبر عامي (٢٠١٠،٢٠١١) عن الاعوام السابقة ، وبلغت الأهمية النسبية لكمية إنتاج محصول الحنطة في النصف الاول من مدة البحث (٤٤,١٧ %) في حين بلغت الأهمية النسبية لكمية إنتاج محصول الحنطة في النصف الثاني من مدة البحث (٥٥,٨١ %) ، وبموازنة عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة من جهة مع الزيادة الحاصلة في كمية انتاج محصول الحنطة من جهة اخرى وفقا لما اشرنا اليه سابقا في الاهمية النسبية للنصف الاول والثاني من مدة البحث لانتاج محصول الحنطة البالغ (٤٤,١٧ ، ٥٥,٨١) % على التوالي يتضح ان هنالك زيادة في الاهمية النسبية لكمية انتاج محصول الحنطة عبر النصف الثاني من مدة البحث ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيرها في كمية انتاج محصول الحنطة فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠ دينار) على التوالي اما كمية إنتاج محصول الحنطة فقد بلغت (٢٢٨٦) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠ دينار) على التوالي اما كمية إنتاج محصول الحنطة فقد بلغت (٢٨٠٩) وهو الامر الذي يؤشر اسهام القروض التنموية الممنوحة في

زيادة كمية إنتاج محصول الحنطة بنسبة طفيفة جدا بالرغم من عدد ومبالغ الدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث. كما يتضح من معطيات الجدول (٤) إن كمية إنتاج محصول الشعير قد سجلت تراجعا عبر الاعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١١) من مدة البحث في حين سجلت ارتفاعا ملحوظا في عامي (٢٠٠٩-٢٠١٠) عن الاعوام السابقة ، وبلغت الأهمية النسبية لكمية إنتاج محصول الشعير في النصف الاول من مدة البحث (٤٥,٧ %) في حين بلغت الأهمية النسبية لكمية إنتاج محصول الشعير في النصف الثاني من مدة البحث (٥٤,٧٢ %) ، وبموازنة عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة من جهة مع الزيادة الحاصلة في كمية انتاج محصول الشعير من جهة اخرى وفقا لما اشرنا اليه سابقا في الاهمية النسبية للنصف الاول والثاني من مدة البحث لانتاج محصول الشعير البالغ (٤٥,٧ ، ٥٤,٧٢) % على التوالي يتضح ان هنالك زيادة في الاهمية النسبية لكمية انتاج محصول الشعير عبر النصف الثاني من مدة البحث ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيره في زيادة كمية انتاج محصول الشعير فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠ دينار) على التوالي اما كمية إنتاج محصول الشعير فقد بلغت (٩١٩) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠ دينار) على التوالي اما كمية إنتاج محصول الشعير فقد بلغت (٨٢٠) وهو الامر الذي يؤشر عدم اسهام القروض التنموية الممنوحة في زيادة كمية إنتاج محصول الشعير بالرغم من عدد ومبالغ الدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث.

رابعا : دور القروض التنموية في زيادة غلة الدونم الواحد من الحنطة والشعير

بعد ربط الفقرات التي تخص المتغيرين المتمثلين في القروض التنموية من جهة وغلة الدونم الواحد لمحصولي الحنطة والشعير من جهة اخرى وتحليلهما ظهرت المؤشرات الآتية وكما في الجدول (٥) :

جدول (٥) يوضح مقدار متوسط غلة الدونم الواحد (بالكغم) لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق. (المبالغ بالاف الدنانير)

التفاصيل	السنة	عدد القروض التنموية الممنوحة	مبالغ القروض التنموية الممنوحة	غلة الدونم لمحصول الحنطة بالكغم	غلة الدونم لمحصول الشعير بالكغم	الأهمية النسبية لغلة دونم الحنطة	الأهمية النسبية لغلة دونم الشعير
متوسط غلة الدونم الواحد (كغم)	2006	2558	7535502	377	224	17.09	19.39
	2007	2782	8873780	350.8	171	15.88	14.80
	2008	11432	86795059	218.6	74.9	9.89	6.48
	2009	13482	142937637	336.7	178	15.24	15.41
	2010	14896	229352915	495.8	282.4	22.44	24.45
	2011	30957	465254606	429.3	224.6	19.46	19.44

المجموع		76107	940749499	2208.8	1154.9	%100	%100

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي العراقي والمصرف الزراعي التعاوني.

والشكل الاتي يوضح توزيع متوسط غلة الدونم الواحد (بالكغم) بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير.

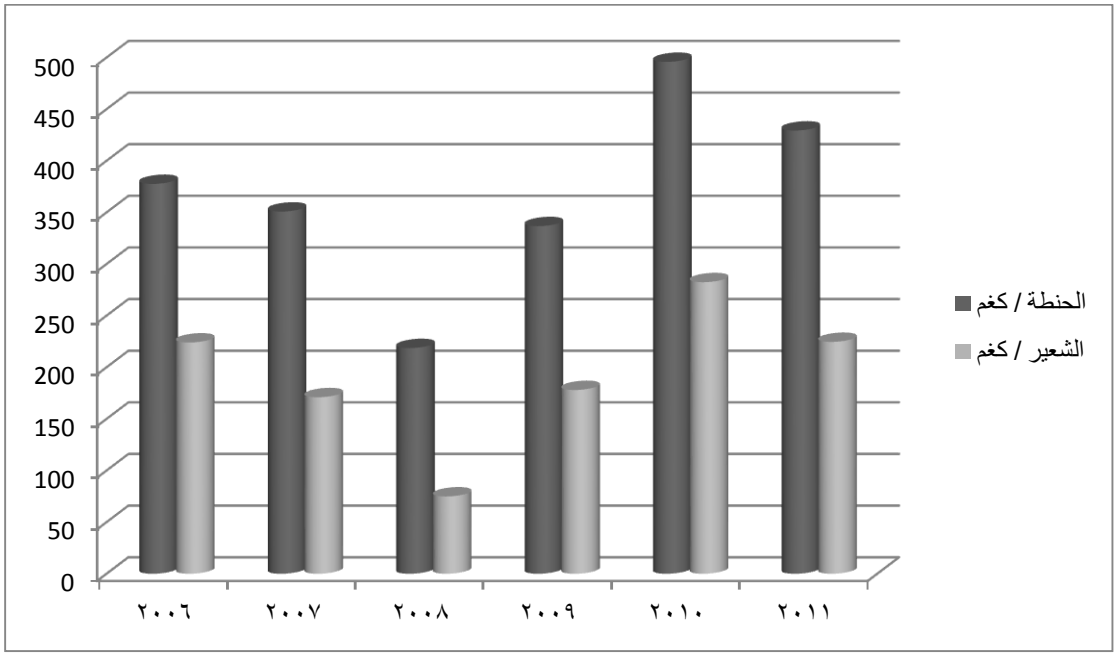

شكل (٥) يوضح توزيع متوسط غلة الدونم الواحد (بالكغم) بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات من (٢٠٠٦ – ٢٠١١) م على مستوى العراق.

المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسبة الالكترونية استنادا لبيانات الجدول (٥).

يتضح من معطيات الجدول (٥) إن متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة قد سجل ارتفاعا عبر عامي (٢٠٠٩–٢٠١٠) في حين سجل انخفاضا ملحوظا عبر الاعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١١) عن الاعوام السابقة ، وبلغت الأهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة عبر النصف الاول من مدة البحث (٤٢,٨٦ %) في حين بلغت الأهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة عبر النصف الثاني من مدة البحث (٥٧,١٤ %) وبموازنة عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة من جهة مع الزيادة الحاصلة في متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة من جهة اخرى وفقا لما اشرنا اليه سابقا في الاهمية النسبية للنصف الاول والثاني من مدة البحث لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة البالغ (٤٢,٨٦ ، ٥٧,١٤) % على التوالي يتضح ان هنالك زيادة في الاهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة عبر النصف الثاني من مدة البحث ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيره في متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠ دينار) على التوالي اما متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة فقد بلغ (٣٧٧) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠

دينار) على التوالي اما متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة فقد بلغ (٤٢٩,٣) وهو الامر الذي يؤشر اسهام القروض التنموية الممنوحة في زيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة بنسبة جيدة وفقا للدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث.كما يتضح من معطيات الجدول (٥) إن متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير قد سجل ارتفاعا عبر عامي (٢٠١٠-٢٠٠٩) في حين سجل انخفاضا ملحوظا عبر الاعوام (٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١١) عن الاعوام السابقة ، وبلغت الأهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير عبر النصف الاول من مدة البحث (٤٠,٦٧ %) في حين بلغت الأهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير عبر النصف الثاني من مدة البحث (٥٩,٣ %) ، وبموازنة عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة من جهة مع الزيادة الحاصلة في متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير من جهة اخرى وفقا لما اشرنا اليه سابقا في الاهمية النسبية للنصف الاول والثاني من مدة البحث لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير البالغ (٤٠,٦٧ ، ٥٩,٣) % على التوالي يتضح ان هنالك زيادة في الاهمية النسبية لمتوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير عبر النصف الثاني من مدة الدراسة ، اما فيما يخص نتيجة اجمالي مستوى الدعم الممنوح طيلة مدة البحث وتاثيره في متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر عام (٢٠٠٦) (٢٥٥٨ ، ٧٥٣٥٥٠٢٠٠٠ دينار) على التوالي اما متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير فقد بلغ (٢٢٤) اما عام (٢٠١١) فقد بلغ اجمالي عدد ومبالغ القروض التنموية الممنوحة (٣٠٩٥٧ ، ٤٦٥٢٥٤٦٠٦٠٠٠ دينار) على التوالي اما متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير فقد بلغ (٢٢٤,٦) وهو الامر الذي يؤشر اسهام القروض التنموية الممنوحة في زيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير بنسبة طفيفة جدا وتكاد لا تذكر اذ بلغت (٠,٦) بالرغم من الدعم التنموي الممنوح للقطاع الزراعي طيلة مدة البحث.

٤- الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا المبحث الى بيان اهم الاستنتاجات وفقا للمعطيات التي جرى التوصل اليها في الجانب التطبيقي للبحث ومن ثم تقديم عدد من التوصيات الملائمة وكما يأتي :

٤-١ الاستنتاجات

اسفرت نتائج البحث عن مجموعة استنتاجات بعضها يطابق فرضيات البحث الرئيسة والفرعية والبعض الاخر يخالفها ، وعليه يمكن قبول فرضيات البحث بشكل نسبي ، وفيما يخص اهم الاستنتاجات التي جرى التوصل اليها فيمكن صياغتها كما ياتي :

١- تزايد عدد ومبالغ القروض التنموية بشكل مستمر عبر مدة البحث متمثلة بشكل قفزات تصاعدية لاسيما عبر النصف الاخير من مدة البحث ، الامر الذي يؤشر تزايد الدعم التنموي الحكومي عبر تلك المدة .

٢- تزايد متوسط مبلغ القرض الواحد بشكل مستمر عبر مدة البحث باستثناء العام الاخير منها ، وقد تمثلت الزيادة بصورة قفزات مضطردة في المتوسط العام ، الامر الذي يؤشر توجه الجهات المعنية الى زيادة دعم مبالغ القروض التنموية الممنوحة عبر مدة البحث .

٣- اخفقت الجهات المعنية في ادارة ملف القروض التنموية الممنوحة للمحاصيل الاستراتيجية الاساس عامة ومنتج الشعير خاصة بالرغم من الدعم الكبير لهذا الملف وكما يأتي :

أ- اسهمت القروض التنموية بنسبة طفيفة في زيادة المساحة المزروعة لمحصول الحنطة الامر الذي يعكس سوء ادارة القروض التنموية على مستوى زيادة المساحات المزروعة عبر مدة البحث .

ب- لم تسهم القروض التنموية الممنوحة عبر مدة البحث بزيادة المساحات المزروعة لمحصول الشعير .

جـ- اسهمت القروض التنموية الممنوحة بزيادة كمية انتاج محصول الحنطة بنسبة ضئيلة عبر مدة البحث .

د- لم تسهم القروض التنموية في زيادة كمية انتاج محصول الشعير عبر مدة البحث .

هـ- اسهمت القروض التنموية بزيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة الامر الذي يعكس نجاح الجهات المعنية بتوزيع القروض التنموية في الاتجاه الذي يحقق تحسين جودة المعدات والاراضي والمنتج نفسه عبر مدة البحث .

و- اسهمت القروض التنموية الممنوحة بزيادة متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الشعير بنسبة طفيفة تكاد لا تذكر اذ بلغت (٠,٦) عبر مدة البحث بالرغم من مستوى الدعم التنموي للقطاع الزراعي .

٤- عدم التسويق ولاسيما التوزيع الناجح للقروض التنموية عبر مدة البحث ، الامر الذي يسهم في عدم تطويرالمحاصيل الاستراتيجية في القطاع الزراعي .

٥- زيادة دعم المشاريع الاقتصادية الزراعية المتوسطة والطويلة الاجل وتقليل دعم المشاريع قصيرة الاجل عبر مدة البحث ، وبالتالي ارتفاع الدعم المالي بنسبة تفوق الدعم العددي للقروض .

٦- زيادة الدعم المالي والعددي للقروض الساندة والتكميلية الممنوحة الى القطاع الزراعي العراقي .

٤-٢ التوصيات

١- الابقاء على مستوى الدعم المالي والعددي للقروض التنموية الممنوحة للقطاع الزراعي عامة والافادة من مبالغ تسديد اقساط القروض التنموية المعادة ، ويجري ذلك عبر اعادة تدويرها ومنحها للقروض المتعلقة بالمحاصيل الاستراتيجية .

٢-عدم زيادة متوسط مبلغ القرض الواحد ، واستثمار المبالغ المتوافرة لفتح منافذ جديدة للاقراض التنموي للمحاصيل الاستراتيجية .

٣- اعادة تسويق القروض التنموية بما يحقق زيادة الدعم المالي والعددي لتنمية وتطوير المحاصيل الاستراتيجية ولاسيما بما يتعلق بادخال التقانة الحديثة والاساليب الاستراتيجية لهذا المنتج .

٤- اعداد دراسات جدوى اقتصادية مستندة الى اسس علمية ومهنية عند منح القروض التنموية عامة ولاسيما فيما يخص المحاصيل الاستراتيجية .

٥- احكام الرقابة العامة ووضع لجان متابعة مستمرة لضمان حسن تنفيذ وتحقيق اهداف الاقراض التنموي للمحاصيل الاستراتيجية .

٦- الاستمرار بمستوى الدعم التنموي السابق المتوسط والطويل الاجل الذي يحقق زيادة في متوسط غلة انتاجية الدونم الواحد للمحاصيل الاستراتيجية .

المصادر

المصادر العربية

اولا : الكتب

١-أبو حمد، رضا صاحب، وقدوري، فائق مشعل (٢٠٠٥). إدارة المصارف. العراق، الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر.

٢- احمد ، عبد الغفور ابراهيم (١٩٩٩) .الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية . العراق ، بغداد : مطبعة اليرموك .

٣-الامير ، فؤاد قاسم (٢٠١٠) . الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم . العراق ، بغداد : جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة .

٤-تودارو ، ميشيل (٢٠٠٩) . التنمية الاقتصادية . المملكة العربية السعودية ، الرياض : دار المريخ للنشر .

٥-الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٨). *إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر* (ط٤). الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

٦-الحكيم ، عبد الحسين نوري (٢٠١٣) . دراسات في الزراعة العراقية (ط١) . العراق ، بغداد : دار الكتب والوثائق ببغداد .

٧-حمدان ، محمد رفيق امين (١٩٩٩) . الامن الغذائي : نظرية ونظام وتطبيق (ط١) . الاردن ، عمان : دار وائل للطباعة والنشر .

٨-الدسوقي، إيهاب (٢٠٠٩). النقود والبنوك والبورصة (ط٢). مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

٩-الرياوي ، احمد شكري (٢٠٠٨) . اقتصاديات الاراضي واستعمالاتها . مصر ، القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات .

١٠-سعيد، عبد السلام لفته (٢٠١٢). خصوصية العمل المصرفي (ط٢). العراق ، بغداد : دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى.

١١-الشمري، صادق راشد (٢٠٠٦). سياسات الإقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية: الواقع والآفاق المستقبلية. العراق، بغداد: دار الكتب والوثائق.

١٢-الشمري، صادق راشد (٢٠٠٨). إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية (ط١). العراق، بغداد: دار الكتب والوثائق.

١٣-شهلوب، علي محمد (٢٠٠٧). شؤون النقود وأعمال البنوك (ط١). سوريا، حلب: شعاع للنشر والعلوم.

١٤-صالح ، حسن عبد القادر (٢٠٠٢) . الموارد وتنميتها : اسس وتطبيقات على الوطن العربي (ط١) . الاردن ، عمان .

١٥-الصيرفي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٦). إدارة البنوك (ط١). الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

١٦-عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٠). البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٧-عبد الله ، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم (٢٠٠٦). إدارة العمليات المصرفية: المحلية والدولية (ط١). الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

١٨-المقبلي ، محمد علي حزام غالب (٢٠١٢) . سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (ط١) . الاردن ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع .

١٩-منيب ، مي محمد (٢٠١٤) . دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية . مصر، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث .

٢٠-الوادي، محمود حسين، سمحان، حسين محمد، وسمحان، سهيل أحمد (٢٠١٠). النقود والمصارف (ط١). الأردن، عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

ثانيا : الرسائل والأطاريح

١- الاسترابادي، أسامة محمد (٢٠٠٩). تحسين عملية منع الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود. بحث تطبيقي لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٢- جياس ، محمد عبد الواحد (٢٠١٢) . تاثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح : بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني . بحث تطبيقي لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٣- الموسوي، أمير علي (٢٠١٠). تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.

٤- هاشم، شيماء ظافر (٢٠١٠). العوامل المؤثرة في تحصيل القروض في المصارف الحكومية: دراسة حالة في مصرف الرافدين. بحث تطبيقي لنيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ثالثا : المجلات العلمية

١- الجزراوي، إبراهيم محمد، النعيمي، نادية شاكر(٢٠١٠). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة المؤشرات المالية المختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، (٨٣)، ٢٤-١،الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

٢- الزرقان، صالح طاهر (٢٠١٠). التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (٢٣)، ٢٨٩-٢٦٧، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

المصادر الاجنبية

ONE : BOOKS

1- Gramer, Gail, Jensen, Clarence, & Southgate, Douglas (1997). *Agricultural economics and agribusiness* (7th ed.). united states: John Wiley &Sons. Inc.
2- Ritter, Lawrence. S, Silber, William .L , & Udell , Gregory. F(2009).
3- Principles of Money Banking & Financial markets (12th ed.). New York: Addison-Wesely.
4- Rose, Peter.S (2002). Commercial bank management (5th ed.). USA: McGraw-Hill/ Irwin.
5- Thomas, L,& Loyd, B (2006). Banking and financial markets. South Western: Thomson Corporation.